الـمحتـويـات

.

الإهداء..... (أ)

الشكر والتقدير..... (ب)

الفهرس I

المستلخص..... II

Abstract..... III

المقدمة IV

مشكلةالبحث V

أهمية وأهداف البحث..... VI

فرضيات البحث:..... VII

منهج البحث:- ..... VII I

الدراسات السابقة IX

الدراسة الاولى X

الدراسة الثانية XI

الدراسة الثالثة XII

الدراسة الرابعة ..... X III

الدراسة الخامسة .... IْVX

هيكل البحث XV

الفصل الأول ..... (14)

المبحث الأول المخاطر ..... (15)

مقدمة ..... (15)

مفهوم الخطر..... (16)

الشك ..... (16)

المبحث الثانى: أنواع المخاطر .... (17)
مخاطر الإنتاج ..... (17)
تعريف الخطر ..... (17)
الفرق بين الخطر وعدم التأكد : .... (18)
احتمال الخسارة ..... (18)
مسبب الخطر..... (18)
مؤثر الخطر..... .... .(18)
الأخطار الطبيعية .... (19)
خطر المضاربة..... (19)
الإخطار القابلة للتأمين ..... (19)
المبحث الثالث :إدارة الخطر ..... (22)
تقييم الخطر ..... .(24)
تخفيف الخطر ....(26)
تحويل الخطر ..... .(27)
الإحتفاظ بالخطر ..... (27)
الفصل الثاني : التأمين ..... (28)
المبحث الأول : تعريف التأمين .... (29)
تعريف ..... (29)
التعريف الاقتصادي ..... (29)
التعريف القانوني .... (30)
الخلاصة ..... (31)
المبحث الثانى : أنواع التأمين ..... (32)
التأمين التبادلي ..... (32)
المبحث الثالث : أقسام التأمين ..... (33)
تأمين الأشخاص ..... (33)
تأمين الممتلكات ..... (33)
تأمين المسئوليات ..... (34)
مفهوم المسئولية ..... (34)

مسؤولية رب العمل ..... (35)
المبحث الرابع : نشاة وتطور التامين ..... (36)
الفصل الثالث : مبادئ التأمين ..... (38)
المبحث الأول: مبادئ التأمين الأساسية ..... (39)
مبدأ منتهى حسن النية ..... (39)
1. ضرورات العقد القانوني: ..... (39)
2. عقد التأمين .... (39)
3. الحقائق الجوهرية .... (40)
الحقائق الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها ..... (40)
مبدأ السبب القريب ....(41)
مبدأ السبب القريب في التامين على الحياة ..... (41)
خطر الحرب ..... (41)
الانتحار ..... (41)
الحوادث ..... (42)
المصلحة التأمينية ..... (43)
مفهوم المصلحة التامينية : .... (43)
تعريف المصلحة التامينية : .... (43)
السيارات ..... . (44)
من اهم ملامح قانون التامين البحري ..... (44)
تامين الممتلكات ..... (46)
التامين على الحياة .... (46)
التعويضات ..... (47)
تعريف التعويض .... (47)
علاقة التعويض بالمصلحة التأمينية..... (47)
الاستثناءات ..... . (47)
أ) تامين التكافل ..... (47)
ب) تامين الإستبدال ..... (48)
ج) الوثائق ذات قيمه المحدودة ..... (48)
تسديد التعويضات ..... (48)
الدفع النقدي .....(49)

الإصلاح .....(49)
الاستبدال (49)
جبر الضرر ..... (49)
قياس أو حساب التعويض ..... (50)
البحري ..... .(50)
الممتلكات .....(50)
المباني .....(50)
مخزون بضائع المنتجين / المصنعين .....(51)
مخزون بضائع تجار التجزئة أو الجملة ..... .(51)
الزوال ..... .(52)
الممتلكات العائلية .....(52)
تامين النقود .....(52)
تامين المسؤولية ..... .(53)
الحطام ....(53)
التخلي..... (53)
مسؤولية المؤمن (شركة التامين) .....(53)
العوامل التي تنقص السداد .....(53)
المتوسط ..... (54)
الحدود ..... (54)
(أ)الضرر .....(54)
(ب)التكلفة الإضافية المتفق عليها ..... .(54)
مبدأ الحلول في الحقوق ..... (56)
مبدأ المشاركة .... (57)
شروط مبدأ المشاركة ..... (57)
الفصل الرابع : التأمين والتنمية الاقتصادية ....(58)
المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ..... (59)
الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ..... (59)
التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي..... (60)
نظريات التنمية الاقتصادية ..... (60)
النظرية التقليدية والتحليل الكلاسيكي ..... (60)

نظرية كارل ماركس ..... (61)
جوزيف شومبيتر ..... . (62)
كينز والكينزيين ..... (63)
فريدريك مالتس . ..... (63)
المبحث الثاني: أهمية وأثر التأمين في التنمية ..... (65)
أولاً: على المستوى الشخصي..... (65)
1- الأمان والسلامة ..... (65)
2- راحة البال ..... (65)
3- حماية الرهن..... (65)
4- الاستقلال..... (65)
5- تأمين الحياة يشجع على الادخار..... . (65)
6- تأمين الحياة يوفر استثمار مريح..... . (65)
7- تأمين الحياة يوفر احتياجات الفرد ..... (66)
(ا)الإحتياجات العائلية . ..... (66)
(ب) إحتياجات العجز . ..... (66)
ثانياً: الفوائد الاقتصادية ..... . (66)
1. تخفيض عوامل عنصر الخسارالمحتملة ..... (66)
تنشيط الاعمال التجارية ..... (66)
احلال الموظف الرئيسي..... (66)
تعزيز الائتمان..... (66)
استمرارية النشاط ..... (67)
رفاهية الموظفين / العاملين ..... (68)
ثالثاً : فوائد التأمين الاجتماعية ..... . (68)
(أ) حماية الثروات القومية ..... . (68)
معدل النمو ..... (69)
تخفيض التضخم ..... (69)
رابعاً : الفوائد الأمنية ..... (70)
الفصل الخامس:العوامل الأقتصادية المؤثرة على تعويضات التأمين
المبحث الأول : أولاً: الوعى التأميني ..... (72)
ثانياً: التشريعات القانونية ..... (72)

(أ) قانون الإجراءات المدنية..... (73)
(ب) القانون العام..... (73)
المبحث الثانى : كفاية رأس المال والملاءة المالية ..... (76)
أولاً : كفاية رأس المال..... (76)
أهمية رأس المال لشركات التأمين:..... (76)
تطبيق التأمين الاسلامى :..... (76)
ثانياً:الملاءة المالية..... (78)
ثالثاً: التضخم..... (79)
أثر التأمين على تخفيض التضخم ..... (79)
سمات و انواع التضخم ..... (79)
أثر التضخم على إحتياطي المطالبات..... (80)
المطالبات المعلقة:..... (80)
التعويضات التحميلية (IBNR) Incurred but not enough re. (80)
التعويضات التحملية غير الكافية(IBNER) Incurred but n. (80)
رابعاً:إعادة التأمين:..... (81)
المبحث الثالث:العرض والطلب على خدمات التأمين ..... (82)
أولا: قرار إختيار التأمين: ..... (82)
ثانياً:الطلب على خدمات التأمين Market demand for insurance (84)
مرونة الطلب على خدمات التامين..... (84)
ثالثاً:عرض بخدمات تأمين The Supply of Insurance: ..... (86)
المبحث الرابع:تسعير وتسويق خدمات التامين ..... (91)
هيكل سوق التأمين:..... (92)
أولا : تسعير خدمات التأمين ..... (92)
التسعير Rating..... (92)
الخبير الاكتواري ..... (92)
أهداف حساب تعريفة التأمين: ..... (94)
ثانيا:تسويق خدمات التأمين..... (95)
التفاعل الشخصي Personal Interaction: ..... (96)
تقسيم السوق..... (96)
التفريق والتمييز في المنتجات:..... (97)

المنـافسة ..... (98)
العوامل التي تؤثر على المنافسة ..... (98)
الفصل السادس : الدراسة الميدانية ..... (101)
نشأة وتطور التأمين ..... (102)
التأمين فى السودان ..... (102)
قانون الرقابة على المؤمنين 1960 . ..... (102)
تعديل عام 1970 ..... (103)
التأمين الإسلامي:- ..... (103)
قانون 2001 ..... (104)
قانون (2003) ..... (105)
المبحث الأول : نتائج تعويضات الممتلكات .... (106)
المبحث الثاني :- تحليل بيانات تعويضات التكافل ..... (111)
المبحث الثالث :بيانات مطالبات المسئولية ..... (114)
أولا :- مضمنه في إحصائيات أخري ..... (114)
تأمين السيارات . ..... (114)
الدية ..... (115)
الارش ..... (116)
التطبيق..... (118)
إجراءات المحاكم . .. (118)
غياب الرقابة الصارمة(119)
التزوير ..... (120)
الارش .... (126)
المبحث الرابع : النتائج والتوصيات ..... (137)
النتائج ..... (137)
التوصيات..... (140)
مصطلحات البحث ..... (143)
قائمة المراجع العربية ..... (146)
قائمة المراجع الانجليزية ..... (147)
قائمة المواقع الالكترونية ..... (148)

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 1	21
شكل رقم 2	22
شكل رقم3	24
شكل رقم4	46
شكل رقم5	81
شكل رقم6	85
شكل رقم7	88

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	121
جدول رقم 2	123
جدول رقم3	125
جدول رقم4	126
جدول رقم5	128
جدول رقم6	130
جدول رقم7	133
جدول رقم8	133
جدول رقم9	134
جدول رقم10	135
جدول رقم11	136
جدول رقم12	136
جدول رقم13	137

المستخلص:

هذا البحث عبارة عن دراسة نظرية وعملية في أثر تعويضات التأمين على التنمية الإقتصادية في البلاد للفترة من 1997 ـ 2006م .

جاء أهمية البحث المقدم والإختيار لهذا الموضوع من منطلق دراسة دور التأمين في تأدية واحدة من أهم وظائفه الرئيسية وهى سداد التعويضات بطريقة سريعة ومجزية لجبر ضرر المتضررين . وذلك من واقع بحث التطبيق العملي لشركات التأمين في القيام بدورها في كفاية مهمة التأمين الرئيسية بالمصداقية في التعويض الكافي والسريع. علاوة على بحث سرعة وكفاية اتفاقيات إعادة التأمين بالمساهمة الفاعلة والعادلة في تعويض خسائر سوق التأمين المحلي .

أتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي . وأعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نوجز أهمها فيما يلي:-

- إن التأمين يساهم إيجاباً في سداد التعويضات للخسائر التي تحدث في الممتلكات والأنفس والمسئوليات. وبالتالي يسهم في جبر الضرر للمتأثرين بالحوادث . ومن ثم يلعب دورا مقدرا في التنمية الإقتصادية.
- ضعف التشريعات القانونية في مجال التأمين لم يخدم نشاط التامين في البلاد بصفه عامه.
- متعلقا بموضوع التشريعات القانونية نجد أن شركات التامين وبالإصرار على عمل التسويات في المطالبات خاصة مطالبات الدية قد خالفت الشرع وخالفت القانون الجنائي لسنة 1991م دون أن تتصدى لها أي جهة عدليه حيث حدد القانون قيمة الدية بمبلغ عشرون ألف جنيه وتدفع شركات التامين تسويات بمبلغ اثني عشر وأربعة عشر ألف جنيه.
- إجراءات المحكم الطويلة هي التي أدت إلى قبول الجمهور بالتسويات المقدمة من شركات التأمين بدلا من المواصلة في إجراءات المحاكم صوب مبلغ الدية الكاملة خاصة وأن الدولة لا توفر محامين لأولئك البسطاء في مواجهة شركات التامين صاحبة المركز المالي الأكبر والإدارات القانونية التابعة لها .
- الإحصاءات الحالية إحصاءات ضعيفة وتنقصها الدقة والمهنية ولا يمكن أن يعتمد عليها ياي حال من الأحوال، ذلك لأن مصدرها شركات التأمين وتقوم بتجميعها الهيئة العامة للرقابة على التامين دون تصرف. وتوجد بها كثير من الأخطاء البينة والأمثلة لا تحصى.

- أوضحت الدراسة أن نسبة الأقساط المدفوعة لمعيدي التامين في شكل أقساط أعادة تأمين لا تتناسب مع نسبة نصيب معيدي التامين في التعويضات المسددة...

تمثلت أهم التوصيات فى :

- الاهتمام بالتشريعات القانونية لحماية الجمهور بخصوص التامين المجزى والسرعة فى الاجراءات بتحديد زمن لانهاء المطالبات بعد تسليم كل المستندات المطلوبة من قبل شركات التأمين .
- على الدولة ان تهتم بقطاع التأمين وسن التشريعات اللازمة بالتعاون مع مراقب التأمين للقوانين الكفيلة لضبط الممارسة والتأكد من تلبية قطاع التأمين للأحتياجات المتطورة للجمهور بقسط تامين معقول مع السرعة فى سداد التعويضات
- الاهتمام باتفاقيات أعادة التامين بالنسبة لتأمين الممتلكات عن طريق زيادة الاحتفاظ بطريقة أفضل و الأستفادة من تجربة تأمينات التكافل البديل الشرعي للتأمين على الحياة فى إعادة التأمين على الممتلكات وذلك بزيادة حد الاحتفاظ فى الأفرع الأخرى إلى اكبر حد ممكن للمحافظة على العملة الصعبة من الخروج للعالم الخارجي مع ضمان زيادة حصة نصيب معيدي التأمين في التعويضات المسددة .
- لابد من قيام مجمعات POOL تتولى أمرها الدولة خاصة فى تأمين السيارات بدلاً من ذهاب العملات الصعبة لخارج لدولة الاستفادة منها فى المشروعات الآخرى .
- لا بد من التفكير الجاد جدا من أنشاء شركة لأ عادة جديدة تعمل منذ التأسيس وفق النظام الأسلامى .
- لابد من التاكد من كفاية رأس مال شركات التأمين العاملة بالسودان لجميع المتطلبات خاصة وأن رأس المال يحدد نسبة الأ حتفاظ فى عمليات إعادة التأمين .
- الابتكار في كافة أعمال التأمين بغرض زيادة الوعى التأمينى والعمل على زيادة التغطيات وتقليل الاستثناءات مع السرعة في سداد التعويضات بعيدا عن التسويف وكسب الزمن من اجل استثمار الأموال التي تدفع للمطالبات بمجرد اكتمال وكفاية بياناتها

Abstract

Insurance has a very big importance in the daily social & economic life of people & institutions as well.

In this research we tried to study the impact of insurance claims on the economic development in Sudan during the period 1997-2006 .The choice of this issue stemmed from the fact that, insurance is supposed to pay claims so as to make the loss of those who are unfortunate good by returning the back to the same financial position before the accident and consequently the loss.

The methodology used in this study consists of explanatory & descriptive method of data analysis . The data used in this study is a secondary one. It is gathered from different publications, reports & records of The Insurance Supervisory Authority & insurance companies.

We have concluded the research by the findings & recommendations the major ones of which are:

To protect , the policy holders and insurance consumers , the government Should enact the necessary legislation that governs & regulates the performance of the insurance industry .

Instead of solving claims disputes according to the legal principles of insurance , The government should codify the international laws of insurance , like fire Insurance law, marine insurance law ,engineering insurance laws etc in such a way that suites the Sudanese community

Instead of confining itself to compulsory share of the government decree the National reinsurance Co, should start transacting business foreign regional market like Egypt Re & Kenya RE business from African & Arab insurance Companies .

The government through the insurance Controller should get Sure that, all insurance companies are dealing with first class and highly rated reinsurance Companies . And that ,the retention of each insurance company is suitable & to the standard .

The insurance companies should increase their paid up capital to match their liabilities, and to ensure their capital adequacy and satisfy the requirements of the solvency margin .

Government should exert more efforts towards creation of insurance awareness by different means & measures among the society at large .

Insurance controller should supervise the performance of the insurance companies by getting certain that claims are paid promptly of adequately

Insurance controller should urge the insurance companies, to provide professional reports , fair , honest information and reliable statistics .

المقدمة :

عرف السودان نشاط التأمين منذ الخمسينات وتحديدا في العام 1952م عندما أنشأت أول شركة لتأمين السيارات وهي شركة الخرطوم وكانت مهمتها محصورة في تأمين السيارات .

بدأ التأمين في السودان بفروع الشركات الأجنبية من مختلف دول العالم خاصة بريطانيا حيث بلغ عدد الفروع بعام 1960م عدد ثمانية عشر فرعاً وتوكيلاً للشركات الخاصة. وبدأ رأسم تم تأميم جميع الشركات الأجنبية (السودنة) .

وبدأ رأس المال المحلى الاستثمار في مجال التأمين وتطور حجم العمل وزاد عدد الشركات إلى أن بلغ سبعة عشر شركة 0 في العام 1992م صدر قرار بتحويل نشاط كل الشركات ألعامله بالسودان بنظام التأمين التعاوني الإسلامي . مشكلة البحث الشركات العاملة في السوق تمارس نشاط التامين وفقا لأسس ومبادئ التأمين الإسلامي كما في قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة1992م حتى العام 2001م حيث ألغى قانون الرقابة على التأمين لسنة 2001م قانون 1992م لكنه نص على أن تظل جميع اللوائح والأوامر الصادرة سارية إلى أن تلغى أو تعدل .

ظل سوق التأمين السوداني كواحد من الدول النامية يعاني من المشاكل الكثيرة التي عطلت دوره في التنمية الاقتصادية في البلاد طيلة الفترة الماضية حيث نجد ترتيبه في الدول العربية بالرقم (13) من ضمن ثمانية عشر دوله تم تصنيفها ومساهمتها في الناتج القومي الإجمالي لم تتجاوز أل 05 . % خمسة من عشرة في المائة طيلة الفترة الماضية[1] وبرزت في السوق جملة من المشاكل ابتداء من الكادر الفني المؤهل , وعدم التدريب والتأهيل وضعف رأس المال خاصة بعد قوانين أسلمة التأمين حيث أن الفائض (الربح) يذهب إلى حملة الوثائق وليس حملة الأسهم.

مشكلة البحث:

الدراسة المقدمة تحاول الوقوف على دور صناعة التأمين وما تسدده من تعويضات على التنمية الإقتصادية في البلاد للفترة 1997–2006م. وتم تحديد تلك الفترة لان الاحصاءات في السوق تتاخر كثيرا بسبب تأخير المراجعة وبالتالي لا تتاح البيانات من هيئة الرقابة على التامين الا بعد التاكد من مراجعتها ، وان اخر بيانات منشورة بصفة رسمية متاحة للجامعات بغرض البحوث هي 2007/12/31م .

---

[1] العرض الاقتصادي وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2005

أنحصر هذا البحث في دراسة اثر التعويضات التي تقوم بسدادها شركات التأمين على التنمية الإقتصادية في البلاد للفترة المذكورة.وذلك من حيث الكفاية والسرعة لجبرضررالمستأمنين من جانب وفعالية التفاقيات أعادة التأمين بزيادة حصة نصيب معيدي التأمين في التعويضات المسددة من الجانب الآخر للحفاظ على الثروة القومية والعملات الصعبة لخارج البلاد .

أهمية وأهداف البحث:

للتأمين أهمية كبيرة فى توفير الأمن على كل المستويات . على المستوى الشخصي يوفر الأمن والسلامة وراحة البال وحماية الرهن ، ويوفر الاحتياجات الخاصة كاحتياجات التعليم – التأمين الصحي – والسفر والأخطاء المهنية وهكذا .

وللتأمين فوائد اقتصاديه في تخفيض عوامل عنصر الخسارة المحتملة وتنشيط التجارة وتعزيز الائتمان واستمرارية النشاط التجاري و رفاهية الموظف والعامل .وله فوائد اجتماعية كثيرة مثال حماية الثروات القومية وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم . و جاء الإختيار لهذا الموضوع من منطلق دراسة دور التأمين في تأدية واحدة من أهم وظائفه الرئيسية وهى سداد التعويضات بطريقة سريعة ومجزية . ومعلوم أن الوظيفة الثانية هي توفير تغطية تأمينية واسعة وبأسعار معقولة في مقدور الجميع.

تأتى أهمية البحث المقدم في الأتي :

(1) بحث التطبيق العملي لشركات التأمين في القيام بدورها في كفاية مهمة التأمين الرئيسية بالمصداقية في التعويض الكافي والسريع.

(2) تقويم تجربة الشركات العاملة في السوق.

(3) سرعة كفاية اتفاقيات إعادة التأمين بالمساهمة الفاعلة والعادلة في تعويض خسائر سوق التأمين المحلي .

(4) تقديم مقترحات فاعلة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالتأمين في السودان وفق ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

فـرضيـات الـبحث:

(1) تعويضات التأمين في السودان تساهم إيجاباً في التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.
(2) ضعف الوعي التأميني ، ضعف كفاية رأس المال والملاءة المالية وعدم التسعير الجيد وضعف التنسويق , جميع هذه العوامل تساهم سلبا وتحد من كفاية التعويضات المجزية و الكافية للخسائر التي حدثت بالبلاد في تامين الممتلكات والأنشطة التجارية المختلفة وكذلك الحال في تعويضات التكافل والتأمين الطبى و المسئوليات.
(3) نصيب شركات إعادة التامين في التعويضات المسددة ضعيف ولا يتناسب مع أقساط أعادة التأمين المقبوضة من شركات الإعادة العالمية .

مـنـهج الـبحث:-

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي . وأعتمد على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة على المصادر الثانوية

الدراسات السابقة

تتبع أهمية الدراسات السابقة من تقديم الخلفيات التاريخية والسوابق في ذلك المجال لإيجاد المنطق الكافي للبحث أو الدراسة عن موضوع البحث.

عدد السيد/ بروس 1994 الكثير من الأسباب الجيدة و القوية لبذل الجهود وكذلك الزمن لاستعراض الدراسات السابقة قبل الولوج في صلب أي دراسة.
وقد قام الباحث بالأطلاع على بعض الدراسات نوجز منها :

الدراسة الأولى:

تناولت دراسة علي فضل موضوع التدريب في شركات التأمين السودانية . وحاولت الدراسة إثبات حقيقة حاجة السوق السوداني للتامين للتدريب وأن تتحسين أوضاعهم و لم تستطيع تطوير وتدريب كوادرها وخلصت الدراسة إلي:-

- وجود حاجة ماسة للكوادر المؤهلة لقيادة سوق التأمين في السودان.
- أن معظم الذين تدربوا بشركات التأمين السودانية قد هاجروا للخارج بغرض تحسين أوضاعهم في دول الخليج .

_ وجود نقص كبير في الأساتذة المتخصصين في مجال التدريب كما أن التعليم العالي بصفة عامة والجامعات الكبيرة بصفة خاصة لم تفسح مجال لتدريس مادة التأمين ضمن المنهج الدراسي وقد أوصت الدراسة بـ:

1. أن تقوم شركات التأمين بمنح أولوية للتدريب وألزماها بوضع بند مقدر للتدريب في ميزانياتها.
2. أن تعمل الجامعات والمعاهد العليا على إيجاد فرص للدراسة والتدريب في مجال التأمين .
3. بدلاَ من إبتعاث الموظفين للدراسةبالخارج وقد أوصت الدراسة بالتدريب الداخلي لمساعدة المؤسسات التعليمية في تطوير أقسام التأمين .
4. .إيجاد أساتذة مؤهلين بالجامعات والمعاهد العليا وعدم السماح لحملة البكالوريوس وغيرهم بتدريس مادة التأمين بحجة عدم وجود مؤهلين .

<u>الدراسة الثانية:</u>

الدراسة الثانية هي رسالة ماجستير للباحث عمر محجوب محمد محجوب بجامعة النيلين والتي تناولت بالبحث أثر زيادة حوادث المرور على حدود مسئوليات شركات التأمين الناشئة عن تأمين السيارات طرف ثالث في السودان. والبحث عبارة عن دراسة نظرية وميدانية في تامين السيارات طرف ثالث وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نؤجز منها :-

- ضخامة خسائر السيارات طرف ثالث وارتفاع معدل الخسائر .
- أن طرق إختيار إتفاقيات إعادة التأمين لم تحد من التعويضات .
- أن السوابق القضائية هدمت معظم شروط وثيقة التأمين ونسفت تغطية تأمين السيارات الملاكي (طرف ثالث).
- القانون غير صارم مع السائقين المتسببين في الحوادث المرورية.
- سؤ طرق المرور عامة وعدم وجود حواجز تمنع الإنسان والحيوان من عبور الطرق.

جاءت الدراسة بتوصيات كثيرة جداَ نؤجز منها :-

- دخول شركات التأمين في التسويات من حضور أول جلسة للمحكمة .
- إتباع شركات التأمين لاتفاقيات إعادة التأمين ذات الخسارة الزائدة.
- تعديل قانون حركة المرور 1983م وكذلك قانون 2003م .
- إعادة صياغة وثيقة تامين الطرف الثالث من جديد لتتطابق الوثيقة مع قانون حركة المرور وكذلك الحد الأقصى لمصاريف العلاج.

الدراسة الثالثة:-

تناول البحث رسالة ماجستير للباحث/ سيد حامد حسن بجامعة أمدرمان الإسلامية عن التكافل الاجتماعي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. تناول البحث خدمات التكافل وهو التأمين على الحياة بصفة خاصة ودرجنا في السودان على تسميته بالتكافل . وفي الدول الإسلامية الأخرى يسمون التأمين التعاوني بالتكافل سواء كأن لتامين الممتلكات أو الأفراد بإشكاله المختلفة.

تناول البحث موضوع المخاطر أو النوازل ومدى تطابق الشريعة الإسلامية مع فقه البيوع وتحديد شبهة الغرر والربا وعقد مقارنة بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري(التأمين على الحياة) ، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي والاستنباطي .

الإستنتاجات:-

1. عقد التأمين على الحياة له فوائد جمة .
2. وجود الدولة الإسلامية لا يمنع من تقديم خدمات التأمين الإسلامي بصفة عامة وخدمات التكافل الإسلامي بصفة خاصة لأن في ذلك خير للمجتمع.
3. الزكاة في الزمن السابق ومواردها الخمس غير متوفرة اليوم وهذا يعرض الشركات لبعض الإخفاق في مصارف الزكاة الثمانية.
4. تتفق خدمات التكافل مع المفهوم العام لمقاصد الشريعة الإسلامية لحفظ المصالح الإنسانية في هذا الكون من جانب الوجود وجانب العدم.
5. التعاون بين أفراد المجتمع أمر مطلوب وقد جبل أفراد المجتمع على التعاون.
6. دولة الإسلام أسست على روح التكافل.

تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات نؤجز منها مايلي :-

- أن تشمل جهود التأصيل الإسلامية في قطاع التأمين خدمات التأمين الاجتماعية وأن يتوصل التأصيل للنماذج القائمة بلوغاً بها درجات عالية من التجويد والتحسين المستمر.
- طالب الباحث جهات الاختصاص في الدول العربية والإسلامية بتسهيل وتيسير وإيصال خدمات التأمين الإسلامي عامه والتكافل الإسلامي خاصة لأبنائها وتساعد في تطوير لبنة من لبنات الاقتصاد الإسلامي.
- دعي الباحث شركات التأمين الإسلامي القائمة والتي تمارس التكافل الإسلامي بأن تهتدي في جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية.
- دعي الباحث شركات التأمين لإنشاء معهد أو هيئة موحده للدراسات والبحوث وأن تستثمر مؤسسات البحث العلمي لتطوير فكرة التأمين الإسلامي.

الدراسة الرابعة:

الدراسة الرابعة عبارة عن رسالة دكتوراه بجامعة الخرطوم مقدمه بواسطة الباحث إبراهيم عمر الفكي تناول دور إدارة الخطر في الصناعة وإدارة المصانع في السودان مستعينا بإستبانة صممت لتوفير المعلومات الأساسية في البحث.

ومعلوم عن إدارة الخطرة كونها من العلوم المستحدثة في الآونة الأخيرة ولذلك فقد حاولت الدراسة إبراز دور مدير الخطر لتسليط الضوء على المخاطر التي يمكن أن توتي المؤسسة أو المصنع من قبلها.

تقدم الباحث بمجموعة مت القترحات نؤجز منها :-

- الإدارة في السودان تحتاج إلى انتهاج إدارة الخطر .
- لابد من وجود مدير للخطر متخصص في المؤسسات الصناعية .
- بإمكان الصناع الاستعانة بمختصين أو إحلال القدامى outsourcing بالمؤسسة.ع اعتبار للأخطار التشغيلية التي تواكب الصناعة في السودان .
- سياسة إدارة الخطر لابد أن تكون مفهومة ومعلومة لجميع العاملين بالمؤسسة .
- لابد من انتهاج أسلوب تحليل التكلفة والعوائد قبل التفكير في تمويل الخطر .
- أوصت الدراسة باستعمال الأساليب الإحصائية عند قرار تمويل الخطر .
- أوصت الدراسة بتخصيص ميزانية منفصلة لإدارة الخطر .

-أوصت الدراسة بأن يقوم أصحاب المصانع بتامين ممتلكاتهم لدى شركات كبيرة وذات تصنيف مقدر .

<u>الدراسة الخامسة</u>:-

هذه الدراسة عن خسائر التأمين البحري بضائع وأسس تسويتها قدمت بواسطة الباحث محمد حسين عثمان محمد بجامعة النيلين . قام الباحث بوضع مجموعة من الافتراضات مثل بط عمليات الشحن والتفريغ ودور العمالة المدربة في تقليل الخسائر الفاقد من البضائع (بحري) وكذلك عدد الأرصفة وإجراءات تسليم البضائع بالميناء وهكذا .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نؤجز منها :

-عدد الأرصفة بميناء بورتسودان لا يناسب عدد السفن والبضائع الواردة كما أن هنالك عدد من الأرصفة تستطيع استقبال بعض السفن المطورة أو الحديثة.

- التركيز على ميناء بورتسودان فقط دون الموانئ الأخرى يؤدي إلى تكديس البضائع .
- قلة العمالة المدربة سواء في التعامل مع الآليات العاملة وصيانتها أو عدم الخبرة في التعامل مع البضائع يزيد من حدوث التلفيات والخسائر .
- لا يوجد قسم مختص بمطالبات التأمين البحري في شركات التأمين المختلفة وهذه معلومة غير دقيقه.

-حالات الغش في التأمين البحري بضائع ناتج عن جهل المؤمن لهم بمبادئ التأمين وخاصة مبدأ حسن النية

-أوصت الدراسة بزيادة عدد الأرصفة بميناء بورتسودان لتسهيل عملية الشحن والتفريغ .

- العمل على أنشاء أرصفة ذات غاطس عميق لاستقبال السفن الحديثة

-العمل على أنشاء موانئ جديدة

-الاهتمام بالإحصاءات .

- العمل على إيجاد وسائل للتوعية .

هيكل البحث :

يتكون البحث من ستة فصول أشتمل كل فصل منها على عدد من المباحث والمطالب على النحو الوارد أدناه:

الفصل الأول: الخطر

المبحث الأول فيه عبارة عن مفهوم وتعريف الخطر أما المبحث الثاني فهو أنواع المخاطر و قد خصص المبحث الثالث فيه لإدارة الخطر.

الفصل الثاني: التأمين

المبحث الأول فيه خصص لتعريف التأمين والمبحث الثاني لأنواع التأمين أما المبحث الثالث فكان لأقسام التأمين و المبحث الرابع لنشأة وتطور التأمين

الفصل الثالث: مبادئ التأمين

المبحث الأول أشتمل على المبادئ الأساسية للتأمين و المبحث الثاني لمبادئ التأمين القانونية

الفصل الرابع التأمين والتنمية الاقتصادية

المبحث الأول كان للتنمية الاقتصادية بينما المبحث الثاني لأهمية وأثر التأمين في التنمية الاقتصادية

الفصل الخامس فهو العوامل المؤثرة في تعويضات التأمين

المبحث الأول فيه كان للوعي التأميني أما المبحث الثاني فكان لكفاية رأس المال والملاءة المالية و خصص المبحث الثالث للعرض والطلب على خدمات التأمين و المبحث الرابع فكان لتسعير وتسويق خدمات التأمين

الفصل السادس : الدراسة الميدانية

المبحث الأول هو س تحليل بيانات مطالبات الممتلكات و المبحث الثاني لتحليل بيانات مطالبات التكافل أما المبحث الثالث فكان لتحليل بيانات مطالبات المسؤولية وأخيرا

جاءت النتائج والتوصيات .